تاريخ الاستلام: 2018/02/14 تاريخ القبول: 2019/03/05

دور الاتصال السياسي في ترقية قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري

The role of political communication in promoting the values of citizenship among Algerian youth

أ.بومشعل يوسف*

youcefboumechal@yahoo.fr

جامعة أم البواقي

(الجزائر)

الملخص: يتناول هذا البحث موضوع دور الاتصال السياسي في ترقية قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، حيث وضحنا فيه ماهية الاتصال السياسية وأهمية العلاقة بين المجالين السياسي والاتصالي، كما بيّنا مفهوم المواطنة ومختلف أبعادها، وفي الختام وضحنا أهم الإجراءات التي تسمح للسلطة السياسية من ترقية قيم المواطنة لدى الشباب، ويشكل الاتصال السياسي الذي تقوم به السلطة السياسية الجزائرية متغير هام في سبيل التعريف بقيم المواطنة وغرسها وترقيتها لدى الشباب، وذلك بانتقال عملية الاتصال السياسي من مجرد آداه الإعلام والدعاية للسلطة السياسية، إلى ضرورة غرس قيم الولاء والانتماء للوطن وزيادة الثقة بينها وبين الشباب، بالإضافة إلى العمل على تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم السياسية وتزويدهم بمختلف الأفكار، المعتقدات، المعارف والقيم السياسية.

الكلمات المفتاحية: الاتصال السياسي، المواطنة، القيم، قيم المواطنة.

Abstract.This research examines the role of political contact in promoting the values of citizenship among Algerian youth, where we have explained what political contact is and the importance of the relationship between the political and communication spheres, as we have shown the concept of citizenship and its various dimensions, and in conclusion we have clarified the most important actions that allow the authority of the promotion of the values of citizenship among young people, political contact by the Algerian political authority is an important variable in the definition of the values, inculcating and promoting citizenship among young people, by moving the process of political communication from a mere media and propaganda tool to political power, to the need Instilling values of loyalty and belonging to the nation and increasing trust between them and young people, as well as working to familiarize individuals with their political rights and duties and provide them with different ideas, beliefs, knowledge and political values.

Key words: political communication; the values; citizenship; the values of citizenship

المؤلف المرسل: بومشعل يوسف ، الإيميل: youcefboumechal@yahoo.fr

. مقدمة:

يشهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات والتحولات، وذلك استجابة لبعض الظروف والمتغيرات لعل أهمها هي ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي شملت معظم دول العالم ومختلف نواحي الحياة الإنسانية، فلقد أدت العولمة إلى جعل العالم قرية كونية واحدة بفعل التطور الهائل في تقنيات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك في إطار مجتمع دولي واحد يقوم على أسس ومبادئ واحدة فرضتها إرادة الدول القوية والمتطورة حضاريا وتكنولوجيا وذلك بالرغم من التمايزات الثقافية، العرقية والدينية التي تميز شعوب العالم.

وهذا ما أدى إلى تغيير في بعض الرؤى والمفاهيم والتي يعد مفهوم المواطنة واحدا منها، فالمواطنة تشير إلى انتماء الفرد وولائه لوطنه وللأرض التي يقطن فيها، وقيامه بمجموعة من الواجبات إزاء وطنه مقابل الحصول على جملة من الحقوق، وذلك في إطار نظام سياسي ديمقراطي وشفاف، فالمواطنة لا تتحقق إلا في ظل نظام سياسي يقوم على احترام إرادة المواطن وإيجاد آليات وسبل ممارسة المواطنة، لكن واقع حال المجتمع الجزائري أفضى إلى عدم إعطاء المواطنة حقها، وذلك بالنظر لانغلاق النظام السياسي على ذاته، وعدم إشراك المواطن في العملية السياسية من جهة ومن جهة أخرى جهل المواطن الجزائري بحقوقه وواجباته التي يكفلها له القانون في المجتمع الذي يعيش في كنفه، ومن هذا المنطلق بات من الضروري إيجاد سبل وآليات لتعزيز قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، وفي هذا الإطار تظهر عملية الاتصال السياسي الذي تمارسه السلطة السياسية كأحد الميكانيزمات التي بإمكانها تكريس قيم المواطنة في المجتمع وذلك بالنظر لأهمية الشباب في المجتمع كونهم شريك أساسي لإدارة دواليب الحكم في الأنظمة لسياسية الديمقراطية عموما، ويشير الاتصال السياسي إلى تلك العملية التي يتم من خلالها تبادل مجموعة من الرسائل السياسية بين السلطة السياسية والرأي العام، عبر عديد الوسائل والقنوات الاتصالية، وتهدف السلطة السياسية من خلال عملية الاتصال السياسي إلى التحكم في الرأي العام وتوجيهه للالتفاف حول برامجها ومشاريعها، وكسب تأييده تحقيق الاستقرار والانسجام السياسي.

وبالتالي ومن منطلق أهمية عملية الاتصال السياسي في غرس وترسيخ مجموعة من القيم والمبادئ السياسية لدى أفراد المجتمع، بات من الضروري أن يلعب الفاعلون السياسيون دورا ايجابيا في إرساء قيم المواطنة وترقيتها خاصة لدى الشباب، بالنظر لأهمية هذه الفئة في المجتمع التي تمثل حاضر الأمة ومستقبلها لذا لابد على السلطة السياسية الجزائرية الحرص على غرس قيم المواطنة وترقيتها لدى الشباب، من أجل إعداده لمجابهة مختلف التحديات التي تواجهه في المستقبل القريب، وتعزيز ولائه وانتمائه لوطنه ومجتمعه. ومن هذا المنطلق فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تحاول الإجابة على التساؤل التالي: هل يساهم الاتصال السياسي الذي يقوم به الفاعلون السياسيون (السلطة السياسية الجزائرية) في ترقية قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري؟

أولا: مفهوم الاتصال السياسي:

يعرف الاتصال السياسي على أنه: " مجموع التقنيات والمسالك التي يعتمد عليها الفاعلين السياسيين من اجل إغراء وإدارة ومراوغة الرأي العام، ويمارس الاتصال السياسي من قبل الشخصيات والأحزاب السياسية من اجل ضم المواطنين ودفعهم لتقبل البرامج والأفكار السياسية، ويعتمد الاتصال السياسي خصوصا على المزاوجة ما بين تقنيات الملاحظة الاجتماعية الخاصة بعلم الاجتماع وتقنيات ترويج المنتجات الخاصة بالإشهار"[1] تضح من خلال هذا التعريف أن عملية الاتصال السياسي تعتمد على عدة أساليب وتقنيات لإقناع الرأي العام والسيطرة عليه والتحكم فيه وفق الوجهة التي تخدم مصالح القائمين على تسيير الشؤون السياسية على غرار الأحزاب السياسية وقادة الرأي فمن خلال عملية الاتصال السياسي يتمكن كل هؤلاء من التعريف بسياساتهم وأفكارهم وشرحها ومن ثم دفع المواطنين إلى تقبلها واعتناق مختلف أفكارهم وبرامجهم السياسية.

وهناك من اعتبر أن الاتصال السياسي: " هو المحرك الرئيسي لعملية الانخراط والمشاركة، ويفترض الاتصال السياسي صياغة الأهداف الخاصة بالقوى السياسية وفق ما يتماشى وتوقعات الناخبين"[2] يؤكد هذا التعريف على أن عملية الاتصال السياسي جد هامة في مجال

الانخراط والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاتصال السياسي يستلزم تماشي الأهداف المسطرة من قبل القوى السياسية بما يتناسب ومختلف تطلعات وتوقعات الناخبين.

ومن أهم التعاريف حول الاتصال السياسي نجد التعريف الذي قدمه الباحث "دومينيك والتون" والذي يعتبره: "الفضاء الذي يتم فيه تبادل الحوارات المتضاربة بين ثلاثة أطراف فاعلة والتي تحظى بالشرعية للتعبير والحديث علنا في السياسة، وتتمثل هذه الأطراف في رجال السياسية، الإعلاميين، والرأي العام عبر الاستطلاعات"[3] لقد أوضح "دومينيك والتون" من خلال تعريفه للاتصال السياسي طبيعة الفاعلين في هذه العملية وهم رجال السياسة الإعلاميين، والرأي العام، ويمكن أن نستنتج من خلال هذا التعريف أهمية الإعلاميين في هذه المعادلة كونهم الوسيط مابين رجال السياسة والرأي العام في غالب الأحيان، كما أكد ذات الباحث على تمتع الأطراف سابقة الذكر بصفه هامة وهي الشرعية المجتمعية للتكلم بصفة علنية في الأمور السياسية التي تخص مجتمعهم، كما أن الحوارات والأحاديث السياسية الدائرة بين الأطراف الثلاث لا تتسم بالاتفاق بل هي متضاربة ومختلفة حسب "والتون" وهذا راجع بالأساس للاختلاف في المصالح والأهداف التي يصبو كل طرف إلى تحقيقها.

وفي هذه الدراسة فإننا نقصد بالاتصال السياسي تلك الأنشطة والجهود الإعلامية الصادرة عن السلطة السياسية والموجهة للرأي العام الوطني عموما والشباب خصوصا، قصد توجيهه للالتفاف حول مشاريعها ومساندتها، والعمل على غرس قيم المواطنة لديه، حتى يكون الشباب مؤهلا للعمل والانخراط في الحياة المدنية والسياسية.

ثانيا: العلاقة بين الاتصال والسياسة:

يمثل النشاط الاتصالي أهمية كبرى للحياة الإنسانية،إذ بفضله قامت المجتمعات وتطورت، فالاتصال يشمل جميع مناحي الحياة، فمن خلال الاتصال وأساليبه ووسائله أستطاع الإنسان الانتقال من الحياة البدائية البسيطة إلى الحياة الحديثة المتطورة، والتي تتسم بتعقدها وتشابك فروعها وتتعد وظائفها، فكان الاتصال هو العنصر المساعد والفاعل في تحقيق التوازن والاستمرارية بين الأفراد. وتتسم المجتمعات الحديثة بتعدد مجالاتها التي يعد القطاع السياسي والاقتصادي أبرزها، حيث يمثل النشاط السياسي الحجر الأساس في أي مجتمع كان، فبفضله يتم السهر على تنظيم وتسير شؤون المجتمعات والأفراد وذلك من خلال تكليف أشخاص أكفاء وذوي الخبرة اللازمة لتولي أمور التسيير وإدارة البلدان، ويتم انتقاء هؤلاء الأشخاص في الغالب من خلال عملية الانتخاب.

تعتبر السياسة قديمة قدم الإنسان، ولقد برزت معالمها الأولى في الوجود من خلال الحضارة الإغريقية وبالتحديد في "أثينا" والتي عرفت نمطا حياتيا متطورا - دولة المدينة – ألزم القائمين عليها بإيجاد آليات فعالة للسهر على تسيير شؤونها - المدينة – برز آنذاك مجلس النواب والذي كان يحضر مختلف اجتماعات الملك للتشاور والتباحث حول مختلف المسائل والقضايا التي تتعلق بمدينة أثينا ومنذ ذلك الوقت كان لذلك الهيكل التنظيمي أثره الفاعل في وضع الأسس الأولى كنماذج عديدة في الحكم كالنظام البرلماني،والنظام الديمقراطي، ومنه تطورت السياسة عموما والفكر السياسي خصوصا.

تعد السياسة نشاط بشري يمتاز به الإنسان عن سائر الكائنات الحية، وإطار هذا النشاط هو المجتمع فالسياسة لا تكون في فراغ والإنسان لا يستطيع أن يعيش منعزلا، كما أن الإنسان بمفرده لا يمكنه القيام بأي عمل، فكل جهوده تذهب هباء، وأمانيه تبقى مجرد سراب، وهذا ما رآه "هوبز" عندما وصف الإنسان في الحالة الطبيعية، " أن حياته منعزلة تعيسة، خشنة بدائية وقصيرة، فالعيش في جماعة مع الآخرين ضرورة تتطلبها الحياة الإنسانية، المجتمع لا يشكل الإطار للنشاط السياسي فحسب، وإنما يعتبر المادة التي يعطيها هذا النشاط شكلا معينا، فالسياسة تعني تنظيم المجتمع وتحقيق وحدته وتدعيمها، وخلق المؤسسات التي يقوم عليها وإعطاؤه هيكليات وبنيات محددة، وسن القواعد والقوانين التي يرتكز عليها وتطبيقها، كما تعني تعديل وتطوير كل هذا وفقا لمختلف التغييرات الحاصلة في الزمان والمكان بغية تحقيق الغاية التي تطمح إليها السياسة، إذن فالسياسة تعزز وجود المجتمع[4] ويسود التنظيم الأمن والاستقرار،

ويتحقق الرفاه والتطور حتى تحقق السياسة والقائمين عليها أهدافهم، فهي تعتمد على مجموعة الوسائل والأساليب، التي يعد الاتصال أهمها، وبفضل الاتصال يستطيع السياسيون تناقل مختلف المعلومات والأفكار ووجهات النظر وإجراء مختلف المباحثات والمشاورات حول مختلف المشاكل والقضايا السياسية، كما أنهم يعملون على نشر قيمهم ومبادئهم وقراراتهم إلى الجماهير وحثهم على تبنيها والعمل بها من خلال مختلف القنوات الاتصالية المتاحة.

إذا فقد يكون من الصعوبة تصور العملية السياسية دون العملية الاتصالية، أو تصور الاتصال دون سياسية فالعلاقة بين النظامين الاتصال والسياسة في أي مجتمع من المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية أو غيرها علاقة جوهرية إلى الدرجة التي يصعب فيها تصور أحدهما دون الأخر، أو قيامه بوظائف بمعزل عنه ... فالنظامان كلاهما يتأثر في الأخر ويؤثر فيه، وإن كان التأثير الذي رسمه النظام السياسي على النظام الاتصالي في البلدان النامية بشكل خاص أكبر من الاتصال على النظام السياسي فالعلاقة بينهما قائمة مهما كانت طبيعة وشكل كل منهما، فكل شيء في السياسة اتصال[5] فمن منطلق أهمية الاتصال في السياسة، فقد اهتم علماء السياسة بالاتصال السياسي والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل إنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال، فعالم السياسة صعب أن يوجد دون اتصال لأنه حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات.[6]

قد أصبح الباحثون يربطون فيها بين الاتصال والسياسة كمرادفين ارتبطت قياسات العملية الاتصالية بقياس مستويات تغيير الأنظمة السياسية المختلفة، أما عالم السياسة "هارولد لاسويل" قد تناول استخدام الصفوة الحاكمة وهم المسؤولون عن صناعة القرارات في السياسة العامة لوسائل الاتصال من أجل تحقيق أهداف معينة فالاتصال في مفهومه يعني استخدام الرموز الملائمة من أجل تنفيذ السياسات الموضوعة وشبه "لاسويل" المجتمع بالهرم قمته الحاكم وقاعدته المحكومين (عامة الشعب).[7]

وليس بمقدور أي نظام سياسي حديث أن يعمل دون مساعدة وسائل الاتصال.... وذلك أن الاتصال المستقل المسائل السياسية يكون أداة، وليس دائما أداة مساعدة للسياسة، حيث ينقل سياسات صناع القرارات إلى الشعوب ويبلور اتجاهات ومواقف الشعوب، حتى يستفيد منها صناع القرار، فهو العنصر الديناميكي للوجود السياسي الذي يعنى بنقل الرسائل فيما بين النظام السياسي، ثم بينه وبين النظام الاجتماعي.[8]

ومن جهة أخرى فإن الدراسات الخاصة بوسائل الاتصال تفترض أن الاتصال ليس مجرد وظيفة لنظم السياسية وليس مجرد نظاما يربط بعلاقات متبادلة مع النظم السياسية والاجتماعية والثقافية، إنما هو حجر الأساس وعلى حد تعبير "ولبر شرام" :" المادة التي تتكون منها العلاقات الإنسانية"، ومن هنا يصبح لوسائل الاتصال الجماهيري دور أساسي وفاعل في إطار العملية السياسية والاجتماعية.[9]

يرى السياسيون الذين يعتبرون بمثابة " القائمين بالاتصال السياسي" أنهم يحتاجون إلى قنوات اتصال جماهيري تحظى بمصداقية الجماهير، وبالمقابل فإن الإعلاميين يرون أنه لا يمكنهم تأدية مهمتهم في الاتصال السياسي دون أن يكونوا على صلة بالسياسيين للحصول على الأخبار والتعليقات فهم مشاركون في العملية السياسية... ولعل من أهم الوسائل التي يشاركون من خلالها في العملية السياسية، تركيز الانتباه على قضايا معينة ومن ناحية أخرى تضطلع وسائل الاتصال بدور إضفاء الشرعية على النظام السياسي، لأن بقائها مرهون ببقاء النظام نفسه.[10]

ثالثا: قيم المواطنة:

1-4 القيم:

تعرف القيم بأنها موجهات محددة للسلوك تظهر ضمن الثقافة العامة للمجتمع، وتتخذ أوجه طيبة أو شريرة أو بين ذلك، فهي بمثابة اعتقاد ثابت بنمط معين من السلوك بأنه أفضل نمط سلوكي سواء على الصعيد الذاتي أو الاجتماعي[11]، يوضح لنا هذا التعريف أن القيم وليدة المجتمع، فهي تتشكل ضمن الثقافة العامة المعبرة عن هوية الأفراد، الذين يتصرفون وفق تلك القيم التي يؤمنون بها، والتي تحدد

لهم جملة الأفعال المرغوبة وغير المرغوبة اجتماعيا وهناك من يعتبر أن القيم عبارة عن "التفضيلات الإنسانية والتصورات عما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية، لذلك تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة، أنها باختصار شديد الإطار المرجعي للسلوك الفكري" [12]، يبين لنا هذا التعريف أن القيم تشكل مرجعية أساسية وأبدية للأنماط الفكرية والسلوكية التي يتبناها الفرد خلال حياته، والتي تحدد له مجموعة الفضائل الإنسانية المرغوبة.

وهناك من يرى بأن القيم هي " تصور واضح أو مضمر يميز الفرد أو الجماعة، ويحدد ماهو مرغوب فيه بحيث يسمح لنا من الاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل"[13]، يوضح لنا هذا التعريف أن القيم عبارة عن موجه للسلوك والإطار المرجعي الذي يستند عليه الفرد لانتهاج أو تبني سلوك ما بالإضافة إلى كون القيم متمايزة بين الأفراد والجماعات، تبعا للمرجعية الثقافية العامة للمجتمع، والتي يؤمن بها الفرد.

2-4 المواطنة

لقد تعددت التعاريف التي حاولت الإلمام والإحاطة بمفهوم المواطنة، وذلك بالنظر لارتباط هذا المفهوم وتداخله مع العديد من المجالات الإنسانية (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية)، وعموما تشير المواطنة حسب قاموس المصطلحات السياسية بأنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون[14]، كما تشير المواطنة إلى تمتع الشخص بحقوق وواجبات وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لا تمييز بينهم بسبب اللون والجنس والعرق أو الموقع الاجتماعي، وبموجب القانون الذي يحقق المساواة داخل المجتمع ويفرض النظام ويجعل العلاقات بين البشر تجري وفقا لتصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع.[15]و هناك من أشار إلى المواطنة كونها "وعي الانتماء إلى جماعة اجتماعية، ذات هوية سياسية، والتي تسهم في البناء الحقوقي والاجتماعي لأي بلد".

لقد مرّ مفهوم المواطنة بتحولات وتغيرات رئيسية ومتداخلة نستطيع من خلالها الوقوف على المراحل التاريخية التي أرست مبادئ المواطنة، وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

تمثلت هذه المرحلة في صورة سطحية ومحدودة، حيث كان الإنسان البدائي مرتبط بالمكان الذي يعيش فيه مفضلا إياه على أي بيئة أخرى.

المرحلة الثانية(بروز الدولة القومية) :

وفي هذه المرحلة أضيف للمرحلة الأولى بعد أخر، وهو البعد الاجتماعي لتشمل هذه المرحلة البعد المكاني والاجتماعي، وقد تمثل ذلك خلال ظهور المدينة اليونانية والرومانية القديمة، حيث تمتعت شرائح اجتماعية معينة في المجتمع ببعض الحقوق والامتيازات المرتبطة بمعايير معينة، كمقدار الثروة للرجال دون النساء، ويقابل ذلك حرمان الطرف الأخر الذي لا توجد لديه هذه الامتيازات، مما نتج عنه نشوء ارتباط وانتماء لدى أصحاب الامتيازات مقابل الشعور بالاغتراب والإحباط لدى الطرف الأخر،كما شملت هذه المرحلة ظاهرة الإصلاح الديني وتخفيف قبضة الكنيسة على شؤون الحياة.

المرحلة الثالثة (المشاركة السياسية):

اقترنت هذه المرحلة بطهور الثورة الفكرية والعلمية وترسيخ مفهوم الدولة القومية التي قادت صراعا ضد الكنيسة تارة ومع أمراء الإقطاع تارة أخرى، حتى تبلور مفهوم المجتمع العام على أنقاض المجتمعات المحلية ذات الانتماءات الضيقة عندما قامت الدولة القومية بتحرير الناس من كافة الأطر والانتماءات الفئوية والاثنية، التي كانوا ينتمون لها، ومن ثم ظهرت حقوق وواجبات متساوية لجميع الأفراد في المجتمع على اعتبار أن المشاركة والمساواة ركن أساسي من أركان المواطنة، فالمشاركة السياسية هنا أصبحت تبدأ من حق المواطن في أن

يراقب القرارات السياسية التي تصدرها الحكومة، سواء بالتقويم أو النقد والضبط، وتنتهي بحقه في أن يؤدي دورا معينا في صنع القرارات، كما تصبح العلاقة بين أطراف المواطنة علاقات تبادلية بصورة تسهم في صياغة مصالح ومستقبل وطنهم، لقد تضمنت هذه المرحلة ظهور مبادئ مهمة أسهمت في إقرار مفهوم المواطنة المعاصرة وتشكيل الدولة الحديثة على النحو الآتي:

المبدأ الأول: مبدأ المشاركة السياسية من خلال استخدام أساليب عدة منها أسلوب انتقال السلطة إلى الشعب ممثلا بالبرلمان بصورة تدريجية.

المبدأ الثاني: (حكم وسيادة القانون) بدأ حكم القانون ينتشر في الدائرة الأوروبية ويتسع عندما بدأت الدولة القومية في إصدار القوانين لتنظيم كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، على أساس سيادة القانون على الجميع.

المرحلة الرابعة:

تضمنت هذه المرحلة ظهور متغيرات وظروف معاصرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإنساني على الإطلاق أدت إلى التأثير على جميع مفاصل الحياة حتى جعلت من العالم قرية صغيرة، خاصة مع طفرة الاتصالات وتقنيات المعلومات وتزامن ذلك مع انتشار الشركات العابرة للقارات وما تبعها من مظاهر العولمة، وارتباط المصالح بين الشعوب لاسيما الاقتصادية والأمنية منها، وبصورة تجاوزت كل الحدود، فأخلت كثيرا بمبدأ السيادة للدول، بل بالعديد من القيم والمبادئ والأفكار ومنها قيم المواطنة كالانتماء والولاء للوطن ولمصالحه العليا.

3-4 قيم المواطنة:

تشير إلى ذلك الإطار الفكري للمبادئ التي تحكم علاقة الفرد بالمجتمع، فتنمي بداخله الحس الاجتماعي والانتماء فيسمو بإرادته فوق حدود الواجب مستشعرا المسؤولية الملقاة على عاتقه للرقي بمجتمعه ووطنه، وهذه القيم مشتقة من قيم إنسانية عليا، تندرج للمستوى العميق في فهم حقيقة وجود الإنسان داخل مجتمعه ومكانته في هذا النسيج الاجتماعي واستشراقه لمستقبل وطنه.[16] كما تعرف قيم المواطنة على أنها مجموعة من المعايير الخاصة ببناء وإعداد المواطن الصالح الذي يؤمن بالديمقراطية والشورى واحترام الرأي الآخر، والالتزام بالانتماء للوطن والدفاع عنه والمساهمة الفعلية في بناء المجتمع باتخاذ قرارات عقلانية، وامتلاك الفرد للقدرة على التكيف والتعايش مع حضارة العصر في مجتمعه.[17]

ويمكن أن نعرف قيم المواطنة بأنها جملة من المبادئ والمعايير التي يتربى الفرد وينشأ عليها، والتي تكون وليدة الثقافة العامة لوطنه، والتي يتحدد من خلالها واجبات الفرد وحقوقه إزاء وطنه، ونمط علاقاته مع باقي الأفراد والمؤسسات الوطنية.

رابعا: أنماط المواطنة :

تشير العديد من البحوث والدراسات أن المواطنة تشتمل على عدة جوانب، الأمر الذي جعلها تضم مجموعة من الأنواع هي:

المواطنة الاجتماعية: بعد الاعتراف سنة 1945 بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة وعالم العمل، من ضمنها الحق في العمل، حق المطالبة بحماية نظام الضمان الاجتماعي، إنشاء مؤسسات مطابقة لحاجات التكوين ولهذا تمثل القضايا الاجتماعية بعدا سياسيا للمواطنة، وأدى هذا التصور المتموضع ضمن منظور تطوري إلى تكملة كل مرحلة بالنسبة إلى المرحلة السابقة عليها، فالمساواة المدنية تمثل شرطا ضروريا للانتقال إلى المساواة السياسية وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية وهكذا فان هذه الحريات المكتسبة تعزز بعضها البعض فالمساواة السياسية تقوي المساواة المدنية وتحميها من التجاوزات المحتملة، والمساواة الاجتماعية تثري مضمون المساواة السياسية و تعطيها دلالتها الكاملة[18]

المواطنة السياسية:تتمثل في المشاركة السياسية وحق المساهمة في الإدارة العامة في إطار قانون يسمح للفرد بالتمتع بحقوق يقوم بمقابلها بأداء مجموعة من الواجبات، وهذه الامتيازات التي من بينها حق التصويت وحق الترشح لوظائف الانتخابية، حق الخدمة في الجهاز الإداري في الدولة، حرية الرأي والاعتقاد.[19]

كما يمكن أن يحقق الفرد المشاركة من خلال نشاطات سياسية غير مباشرة كان يقتصر الفرد على مجرد المعرفة والوقوف على المسائل

والقضايا العامة، والمشاركة السياسية قد تكون ايجابية بمشاركة الفرد في مستوى من مستويات العمل والنظام السياسي التي تتدرج، وقد حددها بعض الباحثين كم يلي[20]:

- ❖ تقلد منصب إداري أو سياسي
- ❖ السعي نحو منصب إداري أو سياسي
- ❖ العضوية النشطة في التنظيم السياسي
- ❖ العضوية العادية في التنظيم السياسي (كالترشح للانتخاب)
- ❖ العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي كمؤسسات المجتمع المدني
- ❖ العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي كالنقابات العمالية
- ❖ المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة
- ❖ المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية كالمشاركة في الهيئات التطوعية
- ❖ الاهتمام العام بالسياسة و التصويت

كما قد تكون المشاركة السياسية سلبية، فتأخذ السلبية السياسية عدة صور أهمها:

- اللامبالاة: أي عدم الاهتمام بالأفراد، الظواهر،والمواقف الاجتماعية السياسية بصفة عامة أو خاصة؛

- الشك السياسي: في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة القيادات، والنظر إلى العمل السياسي بأنه عمل سيء وأن الثقة في رجال العمل السياسي أمر مستحيل؛

- الغربة السياسية: أي شعور الفرد بأنه غريب عن العمل السياسي والحكومة، وما يحدث في المجتمع؛

- الاغتراب: وهو شعور الفرد بان المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع وهذا الشعور يؤدي إلى تقليل الفرد من أهدافه، وفقدانه للحماس وللدافع والباعث للمشاركة السياسية.

كما تختلف عملية المشاركة السياسية في شكلها وأسلوبها تبعا للخصائص التي يتمتع بها الأفراد والتي تجعلهم قادرين على الانخراط في الحياة السياسية والمساهمة في صنع واتخاذ القرارات ، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي القائم الذي يعيش في كنفه الأفراد و مدى مرونته أو انغلاقه على الرأي العام ودرجة الحرية الممنوحة للأفراد ، ومن هذا المنطلق فإن عددا من الباحثين يرون أن لمشاركة السياسية ثلاثة أنماط.[21]

أ- مشاركة منظمة: وتكون في إطار مؤسسات وتنظيمات قائمة، تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة في إطار برامج محددة تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية والمجالس المنتخبة.

ب – مشاركة مستقلة: يقوم بها المواطن بصفة فردية بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها ويكون مخيرا بين أن يشارك أو لا يشارك.

ج – مشاركة ظرفية: تتم في المناسبات وتضم غير الناشطين وغير المؤطرين سياسيا من الجمهور، أي عامة الناس وتتجلى مظاهرها في الانتخابات والاستفتاءات.

المواطنة المدنية: تتمثل المواطنة المدنية في الاعتراف المتبادل وتسامح الأفراد فيما بينهم الأمر الذي يسمح بانسجام كبير في المجتمع،كما يتعلق الأمر بمراعاة المصلحة العامة، التي تتطلب مشاركة جميع طبقات المجتمع، يمكن تصور هذه المشاركة من منظور مستويات متعددة محلية، وطنية وحتى عالمية، تضمن العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات والكرامة تجمع بين جماعة من المواطنين، تترجم من خلال

سلوكيات عامة يحترمون في ضوئها بعضهم البعض.[22]

المواطنة الاقتصادية: فالمواطنة لا تنحصر فقط في الدائرة السياسية وممارسة الحقوق المدنية، فهي تحتضن كافة مظاهر الحياة في المجتمع، خصوصا علاقات العمل التي أخذت أهمية متزايدة مع تطور التجارة، ومن الضروري في هذا السياق تفادي التأثيرات السلبية للسياسة الاقتصادية على ممارسة المواطنة، فقد تسبب سياسة خفض الاستهلاك العام التي تمارس ضغوطا على نفقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للخدمات العامة، في إضعاف التضامن الاجتماعي وتقويض الوظائف الاجتماعية الكبرى وتزايد نسب اللامساواة كما هو ملاحظ في الدول ذات التوجه الرأسمالي الليبرالي، ويعتبر الحق في العمل من أبرز حقوق المواطنة الاقتصادية وهو هدف ذو قيمة دستورية، فعلى كل مواطن واجب العمل وله الحق في الحصول على العمل، والدولة تضمن الاستفادة المتساوية من التكوين المهني كما تضمن حق ممثليه، في التحديد الجماعي لظروف الشغل وتسيير المؤسسات.

خامسا: دور الاتصال السياسي في ترقية قيم المواطنة لدى الشباب:

تعد عملية الاتصال السياسي التي يقوم بها الفاعلون السياسيون من العمليات الهامة والحيوية في المجتمعات الحديثة لما تقوم به من وظائف متعددة مكنت من التقريب بين المواطن وسلطته السياسية، لذا فإن الاتصال السياسي يلعب دورا مهما في تشكيل الثقافة السياسية للأفراد، حيث أن عملية تبادل المعلومات السياسية خاصة بين صناع القرار أو القوى الفاعلة في المنظومة السياسية (سواء قوى رسمية أو غير رسمية) وبين أفراد المجتمع تمكن من الإثراء المعرفي والمعلوماتي لدى الجماهير وإزالة الغموض واللبس وسوء الفهم لمختلف الأحداث السياسية التي قد يستعصى فهمها واستيعابها لدى الأفراد هذا من جهة، والعمل على تنشئة الشباب وتزويدهم بجملة من المعايير، المبادئ والقيم خاصة قيم المواطنة، التي من شأنها توجيه سلوكياتهم وضبطها، وزيادة حبهم وانتمائهم لوطنهم، وتدعيم ولائهم لسلطتهم السياسية والالتفاف حولها ومساندتها في تحقيق برامجها، مشاريعها وأهدافها وذلك كله خدمة لهم ولوطنهم.

ولكي تتمكن السلطة السياسية الجزائرية من غرس قيم المواطنة وترقيتها لدى الشباب الجزائري، فعليها بذل العديد من المجهودات واتخاذ جملة من التدابير والإجراءات تتمثل في:

- العمل على توعية الشباب الجزائري بحقوقه وواجباته السياسية والمدنية، وذلك من خلال شرح وتفسير مختلف التشريعات والنصوص القانونية، وكذا تبيان طرق وآليات مشاركة الشباب في الحياة السياسية خاصة، وذلك بالاعتماد على مختلف القنوات والوسائل الإعلامية التقليدية منها والجديدة، على غرار استغلال شبكات التواصل الاجتماعي ومنتديات الحوار لتجنيد وتعبئة الشباب للقيام بواجباته السياسية والمدنية.
- القيام بحملات إعلامية وتوعية لفائدة شرائح واسعة من الشباب، وذلك بغية توعيته وتحسيسه بأهميته في المجتمع باعتباره كيان مستقل له وجود وأدوار يقوم بها في المجتمع، وذلك من أجل المساهمة الفعالة في تطوير مجتمعه وتحقيق التنمية الشاملة، وبمقابل ذلك سيتحصل الشاب أو المواطن على حقوقه التي يكفلها له القانون.
- ضرورة العمل على تحسين العلاقة بين الشباب ونظامهم السياسي الذي يحمي بلدهم، وذلك من أجل بعث الثقة بين الطرفين، وضرورة التأكيد على أنهما طرفان مكملان لبعضهما البعض وكلاهما يخدم الطرف الآخر.
- العمل على إيجاد وتوفير الفضاءات العمومية اللازمة والمناسبة لتجسيد قيم المواطنة لدى الشباب، لتفعيل مشاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية خاصة، ولا يتم ذلك إلا من خلال توفير البيئة السياسية المناسبة والديمقراطية والابتعاد عن كل مظاهر الاستبداد، الضغط والإكراه.
- ضرورة قيام الفاعلين السياسيين بعقد ندوات ولقاءات فكرية ومؤتمرات عمل، بحيث يتم إشراك الشباب فيها بغية مناقشة بعض القضايا الهامة والمناسبة، أملا في إيجاد حلول مناسبة لها.
- العمل على خلق الثقة وتعزيزها بين الشباب ونظامهم السياسي، الأمر الذي يسمح بإيجاد آليات التواصل بين الطرفين، وتحقيق

الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

- ❖ إتاحة مختلف القنوات الإعلامية والاتصالية أمام الأفراد، لتمكينهم من التعبير عن آرائهم، أفكارهم وتبليغ انشغالاتهم واهتماماتهم.
- ❖ عدم التضييق على مختلف القنوات الإعلامية والاتصالية بمختلف الإجراءات القانونية التعسفية، كالرقابة، بل السماح للمؤسسات الإعلامية القيام بعملها بكل شفافية، مصداقية وموضوعية، وأداء رسالتها، لأنها شريك أساسي وفاعل في المنظومة الاجتماعية والسياسية.

الخاتمة :

اتضح من خلال العرض السابق أن المواطنة ليست مجرد علاقة قانونية تجمع ما بين الفرد وسلطته السياسية أو مجرد شعور بالانتماء إلى طبقة اجتماعية أو مجتمع ما، إنما هي أكبر من ذلك بكثير، فهي شعور الفرد بالانتماء لوطنه، وإبداء الولاء له، والاستعداد للتضحية من أجله، والتمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية، التي يكفلها القانون والتزام بالقيام بجميع واجباته إزاء وطنه ومجتمعه، وحتى يتحقق ذلك فلابد على السلطة السياسية أن تعمل من خلال عملية الاتصال السياسي على تعزيز الثقة بينها وبين الشباب، والسهر على تنشئتهم وتكوينهم اجتماعيا وسياسيا وذلك من خلال تزويدهم بمجموعة من مبادئ وقيم المواطنة، التي تشكّل الإطار المرجعي لنمط تفكيرهم ولتصرفاتهم ولاتجاهاتهم نحوها – أي نحو السلطة السياسية-، بالإضافة إلى تعزيز شعور الشباب بالانتماء لوطنهم، وأهمية الولاء لسلطتهم السياسية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والمساهمة في تطوير المجتمع والرقي به.

وبالتالي أمكن القول أن عملية الاتصال السياسي التي يقوم بها الفاعلون السياسيون عامل هام وأساسي في سبيل غرس قيم المواطنة لدى الشباب وترقيتها.

فهرس الهوامش

(1) Alex Mucceheilli : les sciences de l'information et de la communication ,4 édition, Hachette Supérieur, Paris, 2006 ,p22

(2)Vincent Georis : La communication politique, Centre d'animation et de Recherche en écologie politique (étopia), Décembre 2005,p05

(3) Walton, Dominique(1989). la communication politique : construction d'un modèle. P30.

(4) كمال الدين جعفر عباس: الاتصال السياسي، المكتب الإسلامي، عمان، 2004، ص 41.

(5) عبده عزيزة: الإعلام السياسي والرأي العام، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 19.

(6) بسيوني إبراهيم حمادة: دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 55.

(7) كمال الدين جعفر عباس، مرجع سابق، ص 42-43.

(8) محمد أبو الحمام عزام: الإعلام الثقافي، دار أسامة للنشر، عمان، 2010، ص 178.

(9) محمد حمدان المصالحة: الاتصال السياسي مقترب نظري، (ط2)، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 59.

(10) سعود محمد العتيبي: نمط الاتصال السياسي داخل الأسرة السعودية، مجلة دراسات، العدد الأول، المجلد 27، 2002، ص 16.

(11) كلايد ووليم كلي، تحرير رالف لنتون، ترجمة عبد الملك الناشف مفهوم الثقافة، في كتاب: الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث بيروت: المكتبة العصرية، 1967، ص 178.

(12) عبد الله بن سعيد بن محمد: قيم المواطنة لدى الشباب و إسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض، 2011،ص 36.

(13) محمود عبد الله المطوع: التغير القيمي في مجتمع الإمارات، مجلة شؤون عربية، العدد28، 1999، ص 129.

(14) سامر مؤيد عبد اللطيف:المواطنة وإشكاليتها في ظل الدولة الإسلامية، مجلة الفرات، العدد السابع،2011،ص 71.

(15) لكحل أحمد: دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة، ص 227.

(16) عصمت حسن العقيل وحسن أحمد الحيارى: دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة،المجلة الأردنية في العلوم التربوية، العدد الرابع، المجلد العاشر،2014 ، ص 521.

(17) عبد العزيز احمد داود: دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، المجلة الدولية لأبحاث التربوية،جامعة الإمارات العربية المتحدة،العدد2011،30،ص 256.

(18) سيد محمد ولديب:الدولة وإشكالية المواطنة،دار كنوز المعرفة،عمان،2010، ص 56.

(19) نسرين عبد الحميد نبيه: مبدأ المواطنة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2008، ص142

(20) عبد الهادي الجوهري: أصول علم الاجتماع السياسي، ط2، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 60.

(21) إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، 1998، ص- ص 137-138.

(22)سيد محمد ولديب، مرجع سابق، ص50.